الأوزان والمكاييل في مدينة القدس وجوارها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ١٨٥٠-١٩٠٠م

دراسة من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية

د. محمد ماجد صلاح الدين الحزماوي(*)

المقدمة:

حرصت الدولة العثمانية على تطبيق نظام العدالة في المجتمع العثماني بجوانبه المختلفة، وأولت اهتمامها بضبط الأوزان والمكاييل ومراقبتها، وعهدت بهذه المهمة إلى القاضي الشرعي. وفي خلال مرحلة التنظيمات العثمانية فقد القاضي الشرعي كثيراً من المهام والصلاحيات التي وكلت إليه، وكان من بينها مراقبة الأوزان والمكاييل، وتولاها مفتشو الضابطة؛ وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة الفوضى فيها، فاختلفت من ولاية إلى أخرى، بل اختلفت في الولاية الواحدة من مدينة إلى أخرى، ومن المدينة إلى القرى المحيطة بها. ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث لتتناول دراسة الأوزان والمكاييل المستخدمة في مدينة القدس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بين عامي ١٨٥٠و١٩٠٠م؛ إذ تم استعراض مختلف أنواعها، وكيفية استخدامها، وأثرها في الحياة الاقتصادية، خاصة التبادل التجاري في المدينة نفسها، وبين المدينة وغيرها من المناطق.

أولا- الأوزان:

تعددت الأوزان التي كانت متداولة بين الأهالي في مدينة القدس والقرى المحيطة بها. ومن الأوزان التي أشارت إليها السجلات الشرعية القنطار

(*) باحث بكلية الآداب – جامعة القدس - فلسطين.

والرطل والدرهم والمثقال والأوقية والآقة والشعيرة. واستخدم بعضها لوزن بضاعة معيّنة، فى حين استخدم بعضها الآخر في وزن بضاعة أخرى.

١- **القنطار**: يساوي القنطار مائة رطل[١]، وكان يختلف من إقليم إلى آخر، ومن مدينة إلى أخرى، ففي مصر وجد خمسة أنواع من القناطير، لكل منها وزن معين، فالقنطار الفلفلي للبهارات والتوابل وما شاكلها كان يتألف من مائة رطل، يزن كل رطل ٤٥ كيلو جراما. وهناك القنطار الليثي ويساوي مائة رطل، ويزن الرطل الواحد ٦٢ كيلو جراما، والقنطار الجروي، وكان يساوي أيضا مائة رطل، وكل رطل يزن ٩٥,٨ كيلو جراما، وقنطار المن الذي يساوي ٨١,٢٥ كيلو جراما، وقنطار آخر يساوي ١٢٠ كيلو جراما[٢].

أما أوزان القنطار السورية فكانت تُستخرج من مضاعفة أوزان الرطل المحلية مائة مرة، ففي دمشق كان القنطار يزن في المعدل ١٨٥ كيلو جراما، ثم زيد في القرن السابع عشر بحيث أصبح يساوي ١٩٢,٤ كيلو جراما، أما في حماة وحلب فكان القنطار يزن ٢٢٨ كيلو جراما[٣].

واختلف وزن القنطار في العراق، في أواخر العصور الوسطى فالقنطار البغدادي كان يساوي ٣٢٧,٥ كيلو جراما، فى حين كان قنطار البصرة يساوي ٢٣٣,٣٧٦ كيلو جراما، أما في إيران فكان يساوي ٥٧ كيلو جراما[٤].

وفي دولة سلاجقة الروم في زمن العثمانيين كان القنطار يتألف من ١٠٠ لودرة، وكل لودرة تساوى ١٧٦ درهما؛ أي أن وزنه كان ولايزال حتى اليوم يساوي ٥٦,٤٤٣ كيلو جراما[٥].

ووفقاً لما أورده جورج طريف في دراسته عن مدينة السلط فى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، شاع في المنطقة نوعان من القنطار هما: القنطار النابلسي الذى يعادل ١٠٠ رطل نابلسي، على أساس أن الرطل النابلسي يعادل ١٢ أوقية. والقنطار الشامي يعادل ١٠٠ رطل شامي، على أساس أن الرطل الشامي يساوي عشر أواق[٦]. ونرجح استخدام هذين النوعين في مدينة القدس وجوارها فى خلال تلك الفترة؛ لقرب المسافة بين المدينتين، وقيام علاقات تجارية بينهما.

واستخدم القنطار بوصفه مكيالا للحبوب، كما استخدم في كيل مواد أخرى كالعنب، فأشارت إحدى الحجج إلى أنه كان لمحمد مصطفى يعقوب (أبو صفية) قنطار عنب بذمة كل من محمد برهوم ومحمد علي[٧]. واستخدم أيضا في كيل السكر، والقلي والشيد، فقد كان من ضمن محتويات مصبنة محمود قطينة قنطار سكر بسعر ١٨٠٠ قرش، و٢٥٠ قنطاراً من قلي بسعر القنطار ٢٠٠ قرش، و٢٥٠ قنطاراً من شيد بسعر القنطار ٤٠ قرشاً[٨]، كما استخدم بوصفه مكيالاً للصابون، فتشير إحدى الحجج أنه كان للحاج يوسف القندوس بذمة عبد الرحمن عقل الحنيني اثنان وعشرون ألفا وستمائة وثمانون قرشا ثمن خمسة عشر قنطاراً من صابون، واثنا عشر رطلاً ونصف[٩]، وبذلك يكون سعر القنطار ١٥٠٠ قرش.

٢- **الرطل**: كان الرطل وحدة الوزن الأساسية المستخدمة في القدس والمدن الفلسطينية الأخرى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد اختلفت قيمته من مكان إلى آخر، ومن مدينة إلى أخرى؛ ففي أوائل العصور الوسطى كان الرطل في مكة يساوي مناً بغداديا؛ أي ٢٦٠ درهما، وهذا يعادل ٨١٢,٥جم. وفي أواخر العصور الوسطى كان مساويا للرطل البغدادي. وفي

القرن السابع عشر كان الرطل المكي يعادل ٤٠٨,٢٣ جم، والوزن الدقيق هو ١٣٠ درهما، كل درهم يساوى ٣,١٢٥ جم، وهذا يساوي ٤٠٦,٢٥جم[٥٠]. أما رطل المدينة فكان يساوي ١٩٥ درهما؛ أي ١,٥ رطل بغدادي. وفي اليمن كان الرطل رطلاً بغداديا؛ أي ١٣٠ درهما أو ٤٠٦,٢٥ جم[٥١].

أما في القدس فكان الرطل في العصور الوسطى يساوي ٨٠٠ درهم؛ أي ٢,٥ كجم، وبلغ في القرن التاسع عشر ٩٠٠ درهم أو أقة صحيحة؛ أي ١٢ أوقية، كل أوقية ٧٥ درهما، أو ٢,٨٨٦ كجم. وفي الرملة كان الرطل الواحد يساوي ٧٤٣ درهما، وهذا يساوي ٢,٣٢١ كجم، وفي عكا كان يزن ٢,٢٧٠ كجم. أما رطل دمشق فكان يساوي ٦٠٠ درهم، كل درهم ٣,١٢٥جم، فيكون الرطل يساوي ١,٨٥ كجم. وكان الرطل الحلبي في القرن التاسع عشر يساوي ٧٢٠ درهما، أو ٢,٢٨ كجم[٥٢].

وفي القرن التاسع عشر كان وزن الرطل في لبنان للسلعة الواحدة يختلف من مدينة إلى أخرى ، فكان رطل الزيت في الشويفات يساوي ١٣,٥ أوقية، وفي صيدا ١٥ أوقية، وفي جزين ١٨,٥ أوقية. وكان رطل التين والتبغ والخروب في جنوب لبنان يساوي ٤,٥ أواق[٥٣].

أما في القدس، فقد أظهرت الدعاوى التي رُفعت للمحكمة الشرعية من قِبَل بعض التجار على بعض المزارعين من سكان القرى ممَّن تخلّفوا عن تسديد ما عليهم من ديون، وفقا لعقود تسلم الزيت، أن الرطل يساوي ١٢ أوقية، ويظهر ذلك من خلال الحجة الآتية:

"حضر يوم تاريخه أدناه لمجلس الشرع الشريف بمحكمة القدس الشرعية حسين (أفندي) بن موسى بن سليمان قطينة، الوكيل الشرعي عن أخيه محيي الدين قطينة... وادّعى على رمضان بن أحمد بن رمضان من أهالى

قرية قطنة[١٤]... وقال ... إن لموكلي بذمة هذا المدعى عليه ثماني جرار زيت... وقد أوصل من أصل ذلك ثلاثة جرار وأربعة أواق، فيكون الباقي بذمته أربعة جرار وأربعة أرطال وثماني أواق[١٥]...".

وفي قضية مماثلة ادّعى الشخص نفسه على عبد الرحمن أحمد سالم من قرية قطنة أنه كان لشقيق المدعي بذمة المدعى عليه سبع جرار زيت بكيل صبانة القدس، وأخذ المدعى عليه مقابل ذلك ثلاث ليرات فرنسية، ونصف ليرة، سعر الجرة الواحدة نصف ليرة، وقد أوصل المدعى عليه من ذلك ثلاث جرار ورطلا واحدا وإحدى عشرة أوقية، وبقي بذمته ثلاث جرار وثلاثة أرطال وأوقية واحدة[١٦].

واستُخدم الرطل وحدة وزن لكثير من المواد السائلة؛ مثل الزيت والطحينة، والمواد الصلبة؛ مثل الأرز والسكر والتنباك والثوم وغير ذلك. ففي عام ١٣٠٩هـ / ١٨٩١م كان رطل الدبس يساوي أربعة قروش، ورطل الحلاوة الخروبية ستة قروش، ورطل الطحينة تسعة قروش[١٧]، ورطل الأرز الأبيض أربعة قروش، ورطل التنباك ستة قروش، ورطل السكر عشرة قروش، ورطل الثوم خمسة قروش وثلاثين بارة، ورطل الكشك خمسة قروش وخمس عشرة بارة، ورطل اللوبية ثلاثة قروش وخمسا وعشرين بارة[١٨].

٣- **الدرهم:** يعادل ٣,١٢٥ جم[١٩]، ويتألف نظريا من كميات مختلفة من الحبات، فهو تارة يتألف من ٤٨ حبة، وأخرى من ٦٠ حبة، وكان وزن الحبة الواحدة ٠,٠٥٢١ جم[٢٠]. وقد استخدم في بعض الأحيان وحدة وزن إلى جانب الرطل، فتقول إحدى الحجج: " ادّعى يعقوب بن ميخائيل جريس كتن من محلة النصارى على يعقوب بن حنا قندلفت... قائلا في تقرير دعواه عليه: إنه في العام الماضي بعت المدعى عليه خمسة أرطال شمع، ومائة درهم، قيمة كل

رطل خمسة وأربعون قرشاً..." [٢١]. كما استُخدم الدرهم في وزن البضائع الثمينة، خاصة الفضة[٢٢] والحرير[٢٣].

٤- **المثقال:** يستخدم في وزن الحلي؛ كالذهب واللؤلؤ، فقد ورد في إحدى الحجج: " جوز الأساور المرقوم.. وأن وزنهم سبعة وعشرون مثقالا، سعر كل مثقال خمسون قرشاً"[٢٤]. وأشارت حجة ثانية إلى "عقد لولو خمسة وعشرون حبلا مختوما، وزنه عشرون مثقالا، سعر كل مثقال مائة وخمسون قرشا... وجوز أساور ذهب وزنه أربعة وأربعون مثقالا، وقيمته ألف قرش..."[٢٥]. وامتلكت هيلانة القبطي كردان ذهب وزنه تسعة مثاقيل، وقيمته أربعمائة قرش، وشكلة ذهب وزنها أربعة مثاقيل، وقيمتها مائتا قرش[٢٦]. وتضمنت تركة سليم بن خليل صادق النمري ميزانا لوزنا الذهب[٢٧].

ويختلف عيار المثقال والدرهم لوزن البضاعة الثمينة اختلافا جوهريا عن عيارها لوزن النقود، فقد استخلص هنتس وزنا للمثقال الشرعي قدره ٤,٤٦٤ جم، أو ما يعادل ٦٨,٨٨٨ حبة[٢٨]. غير أنه كان للمثقال في كل بلد وزن خاص. ولم يزودنا هنتس بوزن المثقال في القدس، غير أنه من الأرجح أن يكون مساوياً لوزنه في سوريا حيث كان يعادل ٥/١٢ ١ درهما أو ما يعادل ٨٥ حبة أو ٤,٤٦ جم[٢٩].

٥- **الأوقية:** استُخدمت في وزن بعض المواد والسلع التموينية، وتساوي ١/١٢ من الرطل. وذكر هنتس أن الأوقية المقدسية كانت تساوي ٢/٣ ٦٦ درهما أو ما يعادل ٢٠٨,٣٣ جم[٣٠]. وذكرت السجلات الشرعية أن بعض الدكاكين احتوت على قطع عيار من النحاس والحديد لعيار الأواق[٣١].

٦- **الأقة:** وقد استُخدمت لوزن الحبوب وغيرها، وتزن ٤٠٠ درهم، كل درهم يساوي ٣,٢٠٧ جم، فيكون وزن الأقة ١,٢٨٢٨ كجم[٣٢]، غير أن محكمة القدس الشرعية أظهرت غير ذلك ، فقد أشارت إحدى الحجج إلى أن تركة سليم بن سليمان الدّجاني تضمنت ٧٦٨ أقة حنطة عنها ٣٤١ رطلاً عنها ٢٤ طبة ورطلاً[٣٣]. ويتضح من ذلك أن رطل الحنطة يساوي ٧٦٨ ÷ ٣٤١=٢,٢٥ أقة، فإذا كان الرطل يساوي ٣٠٠٠ جرام؛ فإن وزن الأقة يكون ٣٠٠٠ ÷ ٢¼ = ١٣٣٣ جراماً. ويظهر هنا اتفاق هذا الوزن مع ما أورده هنتس سابقا.

واستُخدمت الأقة أحيانا في وزن مواد أخرى؛ كالطحين، فقد بلغت قيمة أقة الطحين عام ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م قرشا واحدا واثنتين وعشرين بارة[٣٤]. وأشارت حجة أخرى إلى استخدامها بوصفها وحدة وزن لجلود الجاموس؛ فقد "حضر يوم تاريخه أدناه لمجلس الشرع الشريف الحاج مصطفى بن محمد، وادّعى على عبد الحميد بن علاء الدين بن محمد السكافي... وقال... إنني كنت قد بعت وسلمت لهذا المدعى عليه ثمانية جلود جاموس، وزنها مائة وست وخمسون أقة، ثمن كل أقة أحد عشر قرشا..."[٣٥].

كما استُخدمت الأقة في كيل بعض المواد السائلة؛ مثل الزيت، فقد ادعى خير الدين النشاشيبي على محمد حسين الطبالي من قرية عين عريك[٣٦] أن له بذمته ستين جرّة زيت بكيل قرية عين عريك، وزن كل جرة ١٨ أقة، وقيمة الجرة الواحدة ٦٩ قرشا[٣٧].

٧- **الشعيرة:** استُخدمت وحدة وزن في الذهب[٣٨]، وتعادل ٩٦,١ من المثقال، وتساوي في المتوسط ٠,٠٥جم[٣٩].

وأشارت السجلات أحيانا إلى الحصة بوصفها وحدة كمية بدون توضيح لمقدارها، وغالبا ما كانت تُستخدم عند ضبط تركات المتوفين من التجار وأصحاب الدكاكين، ويبدو أن هذا المصطلح أطلق على أجزاء قليلة بقيت من السلعة، وقُدر ثمنها لدى ضبط التركة، ومثال ذلك ما وجد في دكان المتوفى حسين عبد السلام القباني من حصص لسلع مختلفة، كما في الجدول الآتي:

السلعة	الثمن بالقروش	السلعة	الثمن بالقروش
حصة لوبيا يابسة	٢٥,٢١٠	حصة عسل	٢١,٢٠
حصة سمسم	٦٠,١٠	حصة خروب	٩
حصة سمسم	١٠,٣٠	حصة عجوة	٣٠
حصة فاصوليا	١٧,٣٠	حصة نشا	١٢,١٠
حصة حمص	١٦,٣٠	حصة حلبة	٩
حصة حمص	٩,١٠	حصة لوبيا	١٥,٢٠
حصة لوز يابس	١٥,١٠	حصة سماق	١٨
حصة باميا وكشك	١٠,٢٠	حصة جبنة	٩ (٤٠)

وتضمنت تركة سليم بن سليمان الدجاني حصة ملح بقيمة قرشين، وحصة كاز بقيمة ٢,٣٤ قرش، وحصة فحم بقيمة ١٥ قرشا(٤١). وتضمنت تركة الحاج سليم بن خليل النمري حصة فحم بقيمة ١١١ قرشا، وحصة شعير بقيمة ١١,٢٠ قرشا(٤٢)، وكان مما اشتملت عليه تركة عبد القادر فرحات حصة برغل بقيمة ١٥ قرشا، وحصة أرز بقيمة ٢٢ قرشا(٤٣).

ويظهر من تركات بعض المتوفين ممن كان لديهم دكاكين، وجود موازين لوزن المواد التموينية، فقد تضمنت تركة عبد الرحيم أحمد عثمان السمان ميزان نحاس بلا قب، ثمنه عشرون قرشا[٤٤]. وتضمنت تركة محيي الدين بن محمد الجراح ميزان كيلة كبير (قبان)، وكان ثمنه خمسمائة وخمسة وأربعين قرشاً[٤٥].

ثانيا- المكاييل:

أشارت السجلات الشرعية إلى وجود أنواع عدة من المكاييل المستخدمة فى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ومن أهم هذه المكاييل ما يأتى:

١- **الحمل:** وهو ما يحمل على ظهور الحيوانات؛ كالبغال والحمير والجمال. ويبدو أن استخدام الجمال للأحمال كان أكثر من استخدام البغال والحمير لقدرتها على حمل الأحمال الثقيلة. ومن المواد التى أشارت إليها السجلات مما يحمل على الحيوانات الحبوب "جمال محملة حنطة للميري من غزة إلى القدس"[٤٦]، والشيد[٤٧]، والأحجار[٤٨]. وكانت الحبوب من حنطة أو شعير تُحمل على الجمال فى أكياس كبيرة تعرف باسم الخيش، حيث يوضع كل زوج من الخيش على ظهر الجمل مناصفة فى الجهتين اليمنى واليسرى للحفاظ على توازن الجمل[٤٩].

وقدر هنتس وزن حمل الجمل بـ ٢٥٠ كجم، ويتراوح وزن حمل البغل أو الحصان ما بين ١٥٤و١٦٢ كجم، فى حين كان وزن حمل الحمار ٨٣ كجم[٥٠]. وتتفق هذه الأرقام إلى حد ما مع ما أورده عبد الكريم رافق فى دراسته عن مدينة غزة فى خلال الفترة ١٢٧٣-١٢٧٧هـ/ ١٨٥٧-١٨٦١م فقد أشار استناداً إلى سجلات محكمة غزة الشرعية إلى حملين من الحنطة

بضمان أربعة وستين ربعاً؛ أي أن حمل الحنطة تألف من اثنين وثلاثين ربعاً، فإذا كان الربع يزن ٣,٢٧٣ كجم، فإن وزن حمل الحنطة يعادل ١٠٤,٧٣٦ كجم ، واستنتج أن هذا الحمل الذي عادل ٣٢ ربعاً يبدو أنه حمل على حيوان أضعف من الجمل، كأن يكون بغلا أو حمارا[٥١]. ولكن من الأرجح أن يكون هذا الحمل قد حمل على حمار، بالرغم من أن الكمية تزيد بنحو ٢٠كجم عما قدره هنتس من حمل الحمار البالغ نحو ٨٣ كجم، فمن الممكن أن يؤخذ حجم الحيوان فى الحسبان لدى التحميل عليه.

وأشارت السجلات إلى الحمل بوصفه مكيالاً للشيد، فقد اشترى كل من إلياس بن عيسى الزنانيري ويعقوب بن سالم بن ناصر (وكلاهما من القدس) من حسين بن خليل بن إبراهيم من أهالي قرية رأس عمار[٥٢] ١٠٣ قناطير شيد، بقيمة كل قنطار ٣٠ قرشا، وحملين من الشيد بثمن قدره ٥٠ قرشا[٥٣]. ونستطيع من خلال العملية الحسابية الآتية التوصل إلى وزن الحمل الواحد من الشيد:

إذا كان القنطار يساوي ١٠٠ رطل، وسعر الرطل ٣٠ قرشا، والقرش يساوي ٤٠ بارة؛ فيكون السعر الإجمالي للقنطار بالبارات: ٣٠ × ٤٠ = ١٢٠٠ بارة، أما سعر الرطل بالبارة فهو ١٢٠٠÷١٠٠ = ١٢ بارة، أما ثمن حمل الشيد فهو: ٢٥ × ٤٠ = ١٠٠٠ بارة. وعندئذ يكون حمل الشيد بالرطل ١٠٠٠÷ ١٢ = ٨٣,٣ رطلا، وإذا اعتمدنا تقدير هنتس بأن الرطل الواحد يساوي ٢,٨٨٦ كجم؛ فيكون وزن الحمل ٨٣,٣ × ٣٢٠٠ = ٢٦٦,٥٦ كجم.

أما فيما يتعلق بحمل الأحجار، فلا يتوافر لدينا معلومات حول ذلك، كما لم نعثر إلا على حجة واحدة أشارت إلى حمل الأحجار، وهي قيام عبد الله حسن التوتنجي بتحميل ٢٨ حملاً من حجر على جماله لكل من حمودة

السلواني وعلي أغا الدزدار، يتكون كل حمل من حجرين[٥٤]. ونميل إلى الاعتقاد بأن وزن حمل الجمل من الأحجار والشيد والحنطة قد يكون واحدا، وإن كنا نتفق مع أبي بكر فيما أورده بأن زنة حمل الحيوان الواحد تختلف حسب نوع المادة المحمولة؛ إذ إن حمل الجمل من الحنطة يختلف وزنه عن حمله من الصوف؛ وذلك للفرق بين حجميهما[٥٥].

٢- **الإردب:** وهو مكيال مصري للحبوب، قدّره هنتس بـ ١٣٣,٧ كجم[٥٦]، وإن كان يختلف من محصول إلى آخر، فإردب القمح يساوي ١٥٠ كجم، وإردب الشعير يساوي ١٢٠ كجم، وإردب الذرة يساوي ١٤٠ كجم، وإردب العدس يساوي ١٥٧ كجم[٥٧].

ولم يكن استخدام الإردب شائعا في القدس؛ إذ لم تشر إليه إلا حجة واحدة، فقد أشير إلى استخدامه لدى توزيع المخصصات العينية من الحنطة والشعير للعاملين بالزوايا والتكايا وأرباب الوظائف الدينية، فقد رُتّب سنويا من الأوقاف للزاوية القادرية "زاوية الأفغان" خمسة أرادب حنطة وخمسة أرادب شعير[٥٨].

٣- **القفّة:** استخدمت بوصفها مكيالاً للحبوب، وكانت تساوي ١٨ رطلا[٥٩]. وأشارت السجلات إلى استخدام القفة بشكل كبير في كيل الأرز. فقد ذكرت إحدى الحجج أنه كان للتاجر عبد الودود الحسيني ديون على ٢١ شخصا من عرب الحمايدة بلغت قيمتها ٢٣ قفة أرز، سعر القفة الواحدة ٢٧٦ قرشا[٦٠]. وذكرت حجة أخرى أن عبد الغني بن أحمد بن سليمان الدّجاني رفع دعوى على كل من حسن بن محمود الكفرعاني وحمد بن محمد بن الحسن من قرية رمون[٦١] أنه باعهما ٤٠ قفة أرز، بسعر القفة الواحدة ٦٠ ذهب ليرة عثمانية[٦٢].

٤- **الفُردة:** وهي كيس مصنوع من الشعر، يعرف باسم خيشة، ويستخدم في نقل الحبوب[٦٣]، ويبدو أن حجم الفردة لم يكن واحدا كما يظهر من المثال الآتي: "ولدى سؤال المدعى عليه أجاب بأنه أوصل المدعي من أصل المبلغين أول دفعة سبع فرد قمح تساوي إحدى وثلاثين طبة ونصفا، وثلاث فرد شعير، كل فردة بها أربع طبات ونصف، تساوي ثلاث عشرة طبة ونصفا، وثاني دفعة ثلاث فرد قمح، كل فردة بها خمس طبات، تساوي خمس عشرة طبة حنطة، وفردتي شعير بداخلهما ثماني طبات، وأيضا ثلاث فرد قمح، كل فردة داخلها أربع طبات، تساوي اثنتي عشرة طبة"[٦٤].

ويتضح من هذه الحجة أن المدعى عليه أوصل للمدعي دفعتين من فرد القمح والشعير، اشتملت الدفعة الأولى على عشر فرد، منها سبع فرد قمح وثلاث فرد شعير، وبلغ حجم فرد القمح ٣١,٥ طبة؛ أي أن كل فردة تساوي ٤,٥ طبة، وينطبق ذلك أيضا على حجم فرد الشعير.غير أن الوضع يختلف في الدفعة الثانية من حيث حجم الفردة حتى في المحصول الواحد، فقد بلغ حجم بعض فرد القمح خمس طبات، والبعض الآخر أربع طبات، فى حين كان حجم فردة الشعير أربع طبات. ولعل ذلك ناتج عن حجم الكيس (الخيشة) الذى يعبأ فيه المحصول إذا لم يكن الحجم موحدا؛ وهو مما أدى إلى اختلاف الوزن.

وإذا اعتمدنا تقدير إحسان النمر بأن فردة القمح تساوي ١٣ ١/٣ رطلا، فى حين تساوي فردة الشعير ١٠ أرطال[٦٥] يكون وزن الدفعة الأولى من القمح والشعير على النحو الآتي:

١ - **القمح:** ٤,٥ × ١٣ ١/٣ = ١٠٠ رطل وزن الفردة الواحدة

الوزن الإجمالي لجميع الفرد هو ٧ × ١٠٠ = ٧٠٠ رطل.

٢ – **الشعير:** ٤,٥ × ١٠ = ٤٥ رطلا وزن الفردة الواحدة

الوزن الإجمالي لجميع الفرد من الشعير هو ٣× ٤٥ = ١٣٥ رطلا

إذن يكون الوزن الإجمالي لكلا المحصولين في الدفعة الأولى هـو: ٧٠٠ + ١٣٥ = ٨٣٥ رطلا.

أما وزن الدفعة الثانية فكان:

١- **القمح:** ١٥ طبة × ١/٣ ١٣ رطلاً = ٢٠٠ رطل + ١٢ طبة × ١/٣ ١٣ رطلاً = ١٦٠ رطلاً. ويكون المجموع ٢٠٠+ ١٦٠ = ٣٦٠ رطلا

٢- **الشعير:** ٨٠ × ١٠ = ٨٠ رطلا.

إذن يكون الوزن الإجمالي للدفعة الثانية من المحصولين هو: ٢٠٠ + ١٦٠ + ٨٠ = ٤٤٠ رطلاً.

٥ – **المد:** استُخدم لكيل الحبوب؛ كالحنطة والسمسم والذرة[٦٦]، واختُلف مقداره من قطر إلى آخر، فكان المد الدمشقي (السوري) في بلاد الشام في أواخر العصور الوسطى يعادل ٢,٨٤ كجم أو ٣,٦٧٣ لترات، وفي القدس كان يعادل ٢/٣ قفير[٦٧]، ولما كان القفير في القدس يعادل ٧٧,٨٧٥ كجم[٦٨]؛ فإن المد يساوي ٥١,٩٢ كجم.

وذكر رافق أن المد استُخدم في غزة ومنطقتها، وقُدر بأنه يساوي نصف كيلة[٦٩]، فإذا كانت الكيلة العثمانية تساوي وفقا لتقديرات هنتس ١٠٢,٦٢٤ كجم[٧٠]؛ فإن نصف الكيلة يساوي ٥٠,١٣١٢ كجم.

وتبين إحدى الحجج سعر مد الحنطة في عام ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م، حين أشارت إلى أن حسين بن يوسف بن داود من قرية بيت محسير[٧١] دفع

لمحمد بن سمرين بن حمدان من قرية بيت لقيا[٧٢] ثلاثة ريالات مجيدي عينا سلما على مد ونصف حنطة، ثم دفع له ١٢٥ قرشا، سعر المجيدي ٢٧ قرشا سلما على عشرين صاع سمسم بكيل القدس[٧٣]، فإذا كان الريال المجيدي يساوي ٢٧ قرشا؛ فإن ثمن المد ونصف المد من الحنطة يساوي ٣ × ٢٧ = ٨١ قرشا، وبذلك يكون ثمن المد بكيل القدس ٥٤ قرشاً.

وكان المد بوصفه مكيالاً يختلف من مكان إلى آخر في المنطقة نفسها. وهذا ما يظهر من الحجة الآتية: "ادعى عبد السلام الخطيب الكسواني على كل واحد من محمد صالح وعلي العبد صالح كلاهما من قرية بيت إكسا[٧٤]... أن له بذمة المدعى عليهما بطريق القرض الشرعي مبلغا قدره ستمائة وعشرون قرشا وتسعة أمداد حنطة واثنا عشر مد شعير بكيل قرية عناتا[٧٥]. ويظهر من هذه الحجة أن كل قرية في المنطقة الواحدة لها كيل خاص بها، يختلف عن كيل القرى الأخرى، ولعل في ذلك إشارة إلى عدم ضبط الأوزان والمكاييل وتوحيدها.

٦- **الطبّة:** يُستدل من معناها أن الكيل الذي كيلت به كان يفرغ على الأرض، أي يطب على وجهه لإفراغ محتوياته، وتُسمى الكمية المفرغة بالطبة، وتُصفّ كل طبة إلى جانب الأخرى، ثم تعد فرادى، وبعد ذلك توضع على شكل كومة واحدة[٧٦].

واستُخدمت الطبة لكيل الحبوب كالقمح[٧٧]، والشعير[٧٨]، والسمسم[٧٩]، والذرة[٨٠]، والكرسنة[٨١]، كما استخدمت في كيل مواد أخرى، فقد وجد في دكان محمد أحمد عاشور في القدس ٦٥ طبة من قضامة (حمص مغلى) ثمن الطبة ٤ قروش، و٢٤ من طبة سمنة ثمن الطبة ٣٠ قرشا، و ١٥ طبة من بندق ثمن الطبة ٧ قروش، و ٢٠٠ طبة قطين ثمن الطبة قرشان، و ١٠

طبات صابون ثمن الطبة ١٢ قرشا، و١٤ طبة كشك (لبن جميد) ثمن الطبة ٨ قروش[٨٢].

وهناك سلع تُكال بالطبة في بعض الأحيان؛ فقد أشارت إحدى الحجج إلى تركة أحد أصحاب الدكاكين، كان من بينها ٣ طبات سكر فضي، و ٢٥ طبة من تنمباك، و ٧ طبات نشادر، و٣ طبات فلفل، و١٤ طبة من صابون مُطيَّب، وطبة واحدة تمر هندي، وطبتا كمون، وطبة واحدة من العُصفُر[٨٣].

وتعادل طبة الحنطة ٤ صاعات أو ١٣ ١/٣ رطلاً من القمح، فى حين تعادل طبة الشعير عشرة أرطال[٨٤].

وأشارت السجلات إلى وجود نوعين من الطبة؛ هما الطبة العزيزي "طبة حنطة بالطبة العزيزي خالياً من جميع القش والتراب"[٨٥]، والطبة الغوراني "طبة حنطة غوراني نظيفة"[٨٦]، على أنه لا يتوافر لدينا معلومات حول وزن هذين النوعين، ولكن يتضح أن ذلك مرتبط بالنظافة والخلو من الشوائب؛ كالتراب والقش.

واختلف سعر طبة الحبوب من محصول إلى آخر، ويبين الجدول الآتى أسعار خمسة أنواع من الحبوب فى خلال عام ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٤م:

المحصول	السعر بالقروش
الحنطة	٣٠-٢٨
السمسم	٣٠
الكرسنة	٢٨
الذرة	٢٤
الشعير	١٧ [٨٧]

٧- **الكيلة:** استُخدمت لكيل الحبوب، وقُسِّمت إلى أربع وعشرين وحدة[٨٨]. وكانت كيلة القمح في إستانبول تحسب رسميا بـ ٢٠ أقة؛ أي ٢٥,٦٥٦ كجم، وكيلة الشعير ٢٢,٢٥ كجم[٨٩]. ومنذ عام ١٨٤١م أصبح للكيلة في تركيا قيمة موحدة تساوي ٣٥,٢٧ لترا، وهذا ما يعادل ٢٥,٦٥٦ كجم من القمح[٩٠]. وجاء في كتاب بيديكر Baedeker عام ١٨٩٠م أن الكيلة في سوريا تعادل مدين؛ أي ٣٦ لترا، وهذا يعادل ٢٦,١٨٧ كجم[٩١].

وذكرت السجلات أجزاء الكيلة كالنصف والربع، فقد وردت في إحدى الحجج: "مائة واثنين وثمانين ونصفا وربع كيلة ذرة بقيمة كل كيلة منها تسعة عشر قرش صاغ..."[٩٢].

٨- **الجرَّة:** استخدمت الجرة لكيل المواد السائلة، بخاصة الزيت، وكان وزنها يختلف من مدينة إلى أخرى، بل من قرية إلى أخرى في اللواء أو القضاء نفسه، كأن يقال: "زيت براوي بكيل قرية قطنة"[٩٣]، "وجرَّة زيت بكيل الجرة الصبانية بالقدس خاليا من العكر والزيبار[٩٤]"، "وجرة زيت بالكيل الصباني القدسي"[٩٥]، "وجرة زيت بكيل دير بزيع"[٩٦]، "وجرة زيت براوي بجرة قرية بيت عور الفوقا"[٩٧]،"وجرة زيت بكيل جرة قرية كوبر"[٩٨]، "وجرة زيت بكيل قرية عين عريك"[٩٩].

وذكر عيساوي أن وزن جرة الزيت يتراوح ما بين ٥، ٦,٥ أرطال[١٠٠]، في حين ذكر رافق بأنها كانت تزن في غزة تسعة أرطال[١٠١]، وفي منطقة الخليل كانت تزن خمسة أرطال[١٠٢]. أما في نابلس فكانت جرة الزيت نوعين: جرة الزيت وتزن في المدينة سبعة أرطال وأوقية وثلثا، وتساوي ٦٤٧٥ درهما، وفي القرى تساوي ثلاثة أرطال براوي (قروي)، وجرة السيرج تساوي خمسة أرطال[١٠٣].

وتزودنا السجلات الشرعية بسعة جرة الزيت في القدس وبعض المناطق المجاورة لها، ويُستدلّ على ذلك من خلال الدعاوى التي رفعها بعض التجار على بعض الفلاحين ممن أبرموا معهم عقود التسلم، ومثال ذلك الدعوى التي أقامها حسين بن موسى بن سلمان قطينة الوكيل عن أخيه محيي الدين قطينة على عبد الرحمن بن أحمد بن سالم من أهالي قرية قطنة، المتعلقة بخصوص ما كان للموكّل بذمة المدعى عليه سبع جرار زيت بكيل صبانة القدس؛ إذ أخذ المدعى عليه بدلها ٣,٥ ليرة فرنساوي، بحساب بدل كل جرة نصف ليرة، وقد أوصل المدعى عليه للموكّل ثلاث جرار ورطلاً وإحدى عشرة أوقية، وبقي بذمته ثلاث جرار وثلاثة أرطال وأوقية[١٠٤]. ويستنتج من هذه الدعوى أن سعة الجرة بكيل صبانة القدس كانت خمسة أرطال. ويؤكد ذلك دعوى أخرى أقامها الوكيل نفسه في اليوم ذاته على مصطفى بن حمودة ابن قاسم من قرية قطنة؛ إذ تعهد المدعى عليه بموجب عقد سلم أبرمه مع الموكّل أن يوصل إليه ثماني جرار زيت بكيل صبانة القدس، وقد أوصل منها خمس جرار ورطلاً، وبقي بذمته للموكّل جرتان وأربعة أرطال[١٠٥].

وفي اليوم ذاته أقام الوكيل نفسه دعوى على الشيخ رمضان بن أحمد بن رمضان، من القرية نفسها، طالب فيها الوكيل من المدعى عليه دفع بدل أربع جرار وأربعة أرطال وثماني أواق، البالغ قيمتها ليرتان عثماني وريالان مجيدي ونصف، وذلك على أساس أن سعر الجرة نصف ليرة عثماني. وكان المدعى عليه قد أبرم مع الموكّل عقد تسلم تعهد بموجبه بأن يوصل له ثماني جرار زيت، غير أنه لم يوصل سوى ثلاث جرار وأربع أواق[١٠٦].

ويعادل وزن جرة الزيت بكيل قرية دير أبو مشعل[١٠٧] وزن الجرة بكيل صبانة القدس، ويظهر ذلك في الدعوى التي أقامها مصطفى بن سمحان

على صالح بن جودة بن عبد الجواد، وكلاهما من القرية نفسها؛ إذ ادعى المدعي أن له بذمة المدعى عليه ٤١,٥ جرة من زيت بكيل قرية دير أبو مشعل، وذلك على طريق التسلم الشرعي، وقد سلمه مقابل كل جرة ٢,٥ ريال مجيدي، غير أن المدعى عليه أوصل المدعي من ذلك ثماني جرار فقط، وبقي له بذمته ٣٣,٥ جرة، ولدى سؤال القاضي للمدعى عليه عن ذلك أقر بذلك وجاء إقراره مطابقا لصحة الدعوى؛ إذ اعترف بأنه كان للمدعي بذمته ٤١ جرة ورطلان ونصف، وقد أوصله من ذلك ثماني جرار، وبقي له بذمته ٣٣,٥ جرة[١٠٨]. ويستنتج من هذه الدعوى أن سعة الجرة كانت خمسة أرطال.

واختلفت سعة جرة الزيت بكيل قرية عين عريك عن سعة الجرار التي كيلت بكيل صيانة القدس وقرية دير أبو مشعل، فقد ذكرت إحدى الحجج أنه كان للتاجر خير الدين النشاشيبي بذمة محمد بن خليل بن حسين طبالي وولده خليل من قرية عين عريك ٦٠ جرة من زيت، بكيل قرية عين عريك، وتزن كل جرة ١٨ أقة بسعر ٦٩ قرشا للجرة الواحدة[١٠٩]، وإذا كانت الأقة تزن ٤٠٠ جم، وكل جم يساوي ٣,٢٠٧ دراهم[١١٠]؛ أي أن الأقة تساوي ١,٢٨٢٨ كجم عندئذ يكون وزن الجرة ٢٣,١٦٢٤ كجم؛ أي نحو ٧,٧٢٠٨ أرطال.

غير أنه لابد من الإشارة إلى أن هذه الأرقام غير دقيقة بشكل مطلق، خاصة في ظل اختلاف المكاييل والأوزان العثمانية. على أن وزن الأقة هنا يتفق إلى حد ما مع ما ورد في إحدى الحجج الشرعية المتعلقة بتركة سليم بن سليمان الدّجاني؛ إذ كان من ضمنها ٧٦٨ أقة حنطة تساوى ٣٤١ رطلاً[١١١]؛ وهذا يعني أن الرطل يساوي ٢,٢٥ أقة. ووفقا لذلك فإن وزن الجرة التي كيلت بمكيال قرية عين عريك يساوي ٨٦ رطلا، على أساس أن وزنها ١٨ أقة.

ويبين الجدول الآتى سعر جرة الزيت بعملات مختلفة وبكيل مواقـــع مختلفة فى خلال بعض السنوات:

العام	سعر الجرة	مكان الكيل	المصدر
١٢٧٦هـ/ ١٨٥٩م	٣٥ قرشا	الكيل العسباني في القدس	سجل ٣٤٢، أواسط صفر ١٢٧٦هـ/ ١٨٥٩م، ص ١٦٢
١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م	٤١,٥ قرشا	الكيل العسباني في القدس	سجل ٣٥٣، ٧ شوال ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م، ص١٦٢
١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م	٤ ريالات مجيدي	عين كارم	سجل ٣٥٨، ٢٩ ذي القعدة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م، ص١٥٤
١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م	٣ ريالات مجيدي	دير ابزيع	سجل ٣٧٨، ٢٥ ربيع الأولى ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م، ص٨٨
١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م	٣,٥ ريالات مجيدي	الكيل العسباني في القدس	سجل ٣٧٨، ٢٩ جمادى الأولى ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م، ص ١٠٢
١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م	٣ ريالات مجيدي	بيت عنان	سجل ٣٧٨، ٢٩ جمادى الأولى ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م، ص ١٠٢
١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م	٣ ريالات مجيدي	كوبر (براوي)	سجل ٣٧٨، ٢٩ ربيع الثاني ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م، ص ١١٢
١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م	٣,٥ ريالات مجيدي	كوبر (غير براوي)	سجل ٣٧٨، ٣٠ ربيع الثاني ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م، ص ١١٢
١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م	٥٥ قرشا	الكيل العسباني القدسي	سجل ٣٧٨، ٧ ربيع الثاني ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م، ص ١١٣
١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م	نصف ليرة فرنساوي	قطنة	سجل ٣٧٨، ٢٥ جمادى الآخرة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م، ص ١٢٥
١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م	٥٠ قرشا	قطنة	سجل ٣٧٨، ٢٥ جمادى الآخرة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م، ص ١٢٧
١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م	٣ ريالات مجيدي	قطنة	سجل ٣٧٨، ٢٥ جمادى الآخرة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م، ص ١٢٥
١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م	نصف ليرة عثمانية	قطنة	سجل ٣٧٨، ٢٥ جمادى الآخرة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م، ص ١٢٥
١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م	٢,٥ ريال مجيدي	دير أبو مشعل	سجل ٣٧٩، ٢ ربيع الثاني ١٣٠٦هـ/ ١٨٩٠، ص ١٠٠

ويُستدل من هذا الجدول على اختلاف أسعار جرة الزيت من قرية إلى أخرى، ويعتمد ذلك على اختلاف وزن الجرة، كما يُستدل على استخدام أربعة أنواع من العملة؛ منها ثلاث عملات عثمانية هي القرش، والريال، والليـــرة، وعملة واحدة أجنبية هي الليرة الفرنساوية، ويعكس ذلك عدم اســـتقرار قيمـــة العملة العثمانية؛ ومن ثم عدم ثقة الأهالي بها.

٩- **الصاع:** يُستخدم لكيل الحنطة، والشعير، والسمسم، والذرة، والعدس، وغير ذلك من أنواع الحبوب[١١٢]. وكان الصاع عدة أنواع؛ منها الصاع الشرعي وقدّره هنتس بـ ٣,٢٤ كجم[١١٣]، واستخدم في شرق الأردن الصاع العزيزي الذى يعادل ثلاثة أرطال، وزن الرطل ٣ كجم، والصاع البلقاوي الذي يعادل رطلين؛ أي ٦ كجم[١١٤]. وفي نابلس كان وزن الصاع يختلف حسب المادة، فكان صاع القمح يزن ثلاثة أرطال وأربع أواق نابلسية، في حين كان وزن صاع الشعير يزن رطلين ونصف، وفي ناحية بني صعب كان صاع القمح يزن رطلين ونصف. ويزن صاع الشعير رطلين[١١٥].

وكان وزن الصاع يختلف حسب نوع المحصول أو السلعة المراد كيلها، ويختلف الوزن أيضا حسب طريقة التعبئة، فوزن مسحة القمح؛ أي عندما تكون الكمية معبأة بطريقة موازية لأطراف الصاع العلوية، يقل عن وزن الصاع الذي يكون معبأ بطريقة ترتفع فيها الكمية عن أطراف الصاع العلوية[١١٦].

ويظهر من السجلات الشرعية أن بعض المناطق والقرى كان لها صاع يكتال به، فقد اشترى محمد حماد أبو هنية من قرية عناتا ٧٢ صاعاً من حنطة بصاع قرية مأدبا من نافع محمد أبو علاوي من قرية حزما[١١٧]، المتوطن بقرية مأدبا، واتفقا على أن يقوم عبد المهدي أبو علاوي بنقل ذلك مقابل قرش ونصف عن كل صاع، علما أن قيمة الصاع الواحد كانت ستة قروش[١١٨]، فبلغت أجرة نقل الصاع الواحد ربع ثمنه. وأشارت السجلات إلى "صاع سمسم بكيل القدس"[١١٩]. أما أجزاء الصاع فمنها الربعية التي تعادل نصف الصاع، والثُمنية التى تعادل ربع الصاع[١٢٠].

ويُعدُّ الصاع من وحدات المد، فقد أشارت إحدى الحجج إلى استخدامه بوصفه مكيالاً إلى جانب المد؛ من ذلك: "وأنه إذ ذاك الوقت صار الرضا بينه وبين المدعى عليه أن يدفع له في كل سنة من ريع الأرض مد حنطة وخمسة صاعات حنطة"(١٢١).

وتزودنا السجلات بسعر الصاع لبعض الأنواع من الحبوب في بعض السنوات، ففي عام ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م بلغ سعر صاع الذرة ثلاثة قروش، وصاع العدس خمسة قروش، وصاع الشعير ثلاثة قروش(١٢٢). وفي عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م بلغ سعر صاع الحنطة أربعة قروش ونصفا(١٢٣).

الخاتمة:

وهكذا يبدو واضحاً مما تقدم أن المكاييل والأوزان في مدينة القدس والمناطق التابعة لها كانت متباينة ومختلفة، فالمكاييل كانت مختلفة الحجم ومتعددة الأنواع، واختلف الكيل من قرية إلى أخرى، ومن سلعة إلى أخرى. وينطبق ذلك أيضا على الأوزان، فالكيلة المستخدمة في وزن سلعة ما لا تعني وحدة وزن واحدة، بل لكل قرية أو مدينة كيل خاص بها. ولعل ذلك ناتج عن سيادة الفوضى في الدولة، وانعدام الرقابة الحكومية على الأوزان والمكاييل، خاصة بعد أن فقد القاضي الشرعي صلاحيته في مراقبتها والإشراف عليها.

الهوامـــش

١- فالتر هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة: كامل العسلي، عمّان، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠، ص٤٠.

٢- المرجع نفسه، ص٤١.

٣- المرجع نفسه، ص٤٢.

٤- المرجع نفسه، ص٤٣.

٥- المرجع نفسه، ص٤٣. واللودرة تساوي ٥٦٤,٤٣٢ جراما.

٦- جورج طريف، السلط وجوارها ١٨٦٤-١٩٢١م، عمّان، منشورات بنك الأعمال، ١٩٩٤م، ص٥٨٣.

٧- سجل ٣٧٩، ٢٣ ربيع الأول ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٩٣.

٨- سجل ٣٤٣، أواخر ذي الحجة ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، ص١٦١.

٩- سجل ٣٨٤، ١٥ جمادى الثانية ١٣١٣هـ/١٨٩٥م، ص١٢٨.

١٠- هنتس، المكاييل والأوزان، ص٣٠.

١١- المرجع نفسه، ص٣١.

١٢- المرجع نفسه، ص٣٣-٣٤.

١٣- شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠-١٩١٤م، ترجمة: رءوف عباس حامد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠م، ص٦٨٨.

١٤- قرية قطنة: تقع على مسافة ٢٠كم شمال غرب مدينة القدس، الدباغ، ج٨، ق٢، ص١٠٧.

١٥- سجل٣٧٨، ٢٥ جمادى الثانية ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٢٥.

١٦- سجل٣٧٨، ٢٥ جمادى الثانية ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٢٧.

١٧- سجل٣٨٢، ٢٠ محرم ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، ص١٤٨.
١٨- سجل٣٨٢، ٢٨ ربيع الأول ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، ص١٧٩.
١٩- هنتس، المكاييل والأوزان، ص١٢.
٢٠- المرجع نفسه، ص٢٥.
٢١- سجل٣٧٤، ١١ ذي القعدة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص١٥.
٢٢- سجل٣٣٥، أواخر ربيع الأول ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م، ص٧٠.
٢٣- سجل٣٣٥، غرة رمضان ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م، ص٩٤.
٢٤- سجل٣٤٩، ١١ شعبان ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٧١.
٢٥- سجل٣٥٥، ٢١ رضمان ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص١٣٤.
٢٦- سجل٣٥٣، غرة جمادى الأولى ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٦١.
٢٧- سجل٣٨٢، ١٨ محرم ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، ص٣٠.
٢٨- هنتس، المكاييل والأوزان، ص١٢.
٢٩- المرجع نفسه، ص١٣.
٣٠- المرجع نفسه، ص٢٠.
٣١- سجل٣٨٢، ٢٠ محرم ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، ص١٤٨.
٣٢- هنتس، المكاييل والأوزان، ص١٩.
٣٣- سجل٣٨٣، غرة ذي القعدة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص١٣٩.
٣٤- سجل٣٧٤، ٢٦ ذي القعدة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص٢٦.
٣٥- سجل٣٧٣، ١٣ شوال ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م، ص٨٩.
٣٦- قرية عين عريك: تقع على مسافة ٥كم غرب مدينة رام الله، الدباغ، ج٨، ق٢، ص٣٦٠.
٣٧- سجل٣٧٤، ٢٢ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٨١.
٣٨- سجل٣٥٥، ٢٧ شوال ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص١٦١.

٣٩- هنتس، المكاييل والأوزان، ص٣٩.

٤٠- سجل٣٧٤، ٥ شعبان ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص١٢٦.

٤١- سجل٣٨٣، غرة ذي القعدة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص١٢٦.

٤٢- سجل٣٨٢، ٧ رجب ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، ص١٢٩.

٤٣- سجل٣٧٤، ٢٩ ذي القعدة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص١٧١.

٤٤- سجل٣٨٢، ٣ ربيع الأول ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، ص١٧٥.

٤٥- سجل٣٨٣، ١٥ شوال ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص٣٨١.

٤٦- سجل٣٤٧، أواخر ذي القعدة ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٢٤٩.

٤٧- سجل٣٤٣، أواخر ذي الحجة ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، ص١٦١.

٤٨- سجل٣٤٧، ١٨ ذي الحجة ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٢٦٠.

٤٩- عبد الكريم رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق، ١٩٨٥م، ص٨٣.

٥٠- هنتس، المكاييل والأوزان، ص٢٦-٢٧.

٥١- رافق، بحوث، ص٨٣.

٥٢- قرية رأس عمار: تقع إلى الشمال الغربي من مدينة القدس، الدباغ، ج٨، ق٢، ص٣٢٨.

٥٣- سجل٣٧٨، ١١ جمادى الأولى ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص٩٨.

٥٤- سجل٣٤٧، ١٨ ذي الحجة ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٢٦٠.

٥٥- أمين مسعود أبو بكر، قضاء الخليل ١٨٦٤-١٩١٨م، عمّان، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية، جامعة اليرموك، ١٩٩٤م، ص٢٧٧. وقد ذكر أبو بكر معتمداً على هنتس أن حمل الجمل قُدّر في القرن التاسع عشر بـ ٢٣٤كجم، والصحيح أنه

٢٤٣كجم، ويبدو أن ذلك خطأ مطبعي. انظر: هنتس، المكاييل والأوزان، ص٢٦.

٥٦- هنتس، المكاييل والأوزان، ص٥٩.

٥٧- المرجع نفسه، ص٥٩.

٥٨- سجل٣٨٣، ٥ جمادى الأولى، ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص٨١.

٥٩- عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ص٦٨٩.

٦٠- سجل٣٧٤، ١٩ ذي القعدة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص٢١.

٦١- قرية رمون: تقع على مسافة ١٢ كم شمال شرق مدينة رام الله. الدباغ، ج٨، ق٢، ص٣٥٥.

٦٢- سجل٣٧٨، ١٢ صفر ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص٧٧.

٦٣- أمين أبو بكر، قضاء الخليل، ص٢٧٧.

٦٤- سجل٣٨٣، ٢٣ ربيع الثاني ١٣١٣هـ/١٨٩٥م، ص٣٤٢.

٦٥- إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ٤ أجزاء، نابلس، ١٩٦٠م، ج٢، ص٢٧٦.

٦٦- سجل٣٤٩، ٢٥ رجب ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٦٩.

٦٧- هنتس، المكاييل والأوزان، ص٧٥.

٦٨- المرجع نفسه، ص٦٨.

٦٩- رافق، بحوث، ص٨١.

٧٠- هنتس، المكاييل والأوزان، ص٧٣.

٧١- قرية بيت محسير: تبعد ٢٦ كم إلى الغرب من مدينة القدس، الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، ج١، ص٤٦٥.

٧٢- قرية بيت لقيا: تقع على مسافة ١٥ كم جنوب غرب مدينة رام الله، الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، ج١، ص٤٦٣.

٧٣- سجل٣٦١، ٢٨ شعبان ١٢٩١هـ/١٨٧٤م، ص٤٧.

٧٤- قرية بيت إكسا: تقع شمال غرب مدينة القدس على مسافة ٧كم، الدباغ، ق٨، ج٢، ص١٠٤.

٧٥- سجل٣٤٦، ٣ شعبان ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص١٢٩.

٧٦- رافق، بحوث، ص٨٤.

٧٧- سجل٣٧٩، ١٨ صفر ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص٩٩.

٧٨- سجل٣٧٤، ٢٩ ذي القعدة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص٣١.

٧٩- سجل٣٧٤، ١٩ ذي القعدة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص٢٣.

٨٠- سجل٣٦١، ١٠ صفر ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص٧٠.

٨١- سجل٣٧٤، ١٩ ذي القعدة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص٢٣.

٨٢- سجل٣٤٦، ١٣ جمادى الثانية ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص١٠٥.

٨٣- سجل٣٤٦، ٢٠ محرم ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٢٦٩.

٨٤- النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج٢، ص٢٧٦.

٨٥- سجل٣٧٩، ١٥ صفر ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص٩٩.

٨٦- سجل٣٥٨، ٢٥ شوال ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، ص١٤٧.

٨٧- سجل٣٧٤، ١٩ ذي القعدة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص٢٣؛ سجل٣٧٤، ٢٩ ذي القعدة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص١٦.

٨٨- رافق، بحوث، ص٨١.

٨٩- هنتس، المكاييل والأوزان، ص٧٢.

٩٠- المرجع نفسه، ص٧٣.

٩١- رافق، غزة، ص٨١.

٩٢- سجل٣٨٤، ١٥ جمادى الثانية، ١٣١٣هـ/١٨٩٥م، ص١٢٨.

٩٣- سجل٣٧٨، ١٧ رجب ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٤٤.

٩٤- سجل٣٧٨، ٢٥ ربيع الأول ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص٨٨.

٩٥- سجل٣٥٣، ٧ شوال ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص١٦٢.

٩٦- سجل٣٧٨، ٢٨ ذي القعدة ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص٦٤.

٩٧- سجل٣٨٢، ٢ ذي القعدة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٣، تقع قرية بيت عور الفوقا غرب رام الله بانحراف قليل نحو الجنوب. الدباغ، ج٨، ق٢، ص٩٨.

٩٨- سجل٣٧٨، ٢٩ ربيع الثاني ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١١٢.

٩٩- سجل٣٧٤، ٢٢ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٨١.

١٠٠- عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ص٦٨٩.

١٠١- رافق، بحوث، ص٨٥.

١٠٢- أبو بكر، قضاء الخليل، ص٢٧٧.

١٠٣- النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج٢، ص٢٧٦.

١٠٤- سجل٣٧٨، ٢٥ جمادى الثانية ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٢٧.

١٠٥- سجل٣٧٨، ٢٥ جمادى الثانية ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٢٥.

١٠٦- سجل٣٧٨، ٢٥ جمادى الثانية ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٢٥.

١٠٧- قرية دير أبو مشعل: تقع شمال مدينة رام الله على مسافة عشرين كم. الدباغ، ق٨، ج٢، ص٢٢٠.

١٠٨- سجل٣٧٩، ١٢ ربيع الأول ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٠٠.

١٠٩- سجل٣٧٤، ٢٢ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٨١.

١١٠- هنتس، المكاييل والأوزان، ص١٩.

١١١- سجل٣٨٣، غرة ذي القعدة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص١٣٩.

١١٢- سجل٣٤٣، أواخر ذي الحجة ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، ص١٦٢.

١١٣- هنتس، المكاييل والأوزان، ص٦٣.

١١٤- محمد سالم الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكـرك ١٨٦٤-١٩١٨م، عمّان، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٢، ص٢٢٢-٢٢٣.

١١٥- إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج٢، ص٢٧٦.

١١٦- طريف، السلط وجوارها، ص٥٨٣.

١١٧- قرية حزما: تقع على مسافة ٨كم شمال شرق مدينة القدس، الـدباغ، ق٢، ج٨، ص٧٦.

١١٨- سجل٣٧٩، ٢٣ جمادى الثانية ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٥٣.

١١٩- سجل٣٦١، ٢٨ شعبان ١٢٩١هـ/١٨٧٤م، ص٤٧.

١٢٠- الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص٢٢٤.

١٢١- سجل٣٤٦، ٥ شعبان ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص١٣٠.

١٢٢- سجل٣٤٣، أواخر ذي الحجة ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، ص١٦٢.

١٢٣- سجل٣٧٤، ١٩ ذي القعدة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص٢١.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية